

# مشكلة العامل

لحضرة صاحب العزة راضى بك أبو سيف راضى

مراتب مطهرة العمل

مشكلة العامل من المشاكل التي إذا أردنا تفهمها يجب أن تكون جميع الدراسات المتعلقة بها قائمة على أبحاث واحصاءات شاملة، لا على آراء مرتجلة لا صلة لها بتاريخ البلاد وعوائدها ولا بحالتها الاقتصادية والاجتماعية .

يصح أن نبدأ حديثنا عن مشكلة العامل بوصف مختصر لحالته حتى نتعرف النواحي التي يشكو منها والتي يجب أن يتجه نشاطنا الى اصلاحها .

فهو يحصل في الغالب على أجر غير كاف لسد نفقاته الضرورية من مأكل وملبس ومسكن .

وتغذيته ليست كافية لحفظ كيان صحته واستمرار إنتاجه، ومسكنه في الغالب أيضا لا يصلح لسكنى إنسان .

كما أنه لا يتمتع بالعناية الصحية الكافية أثناء العمل أو في أوقات الفراغ .

وهذه حالة ليست طارئة بل سبق أن تعرض لها وبجتها كثيرون من الكّتاب والباحثين . وآخر من تعرض لها حضرة صاحب العزة شوشه بك وكيل وزارة، الصحة فقد قال عند تكلم عن الدرر " إنه داء دب الى الأوساط العمالية والأحياء الفقيرة في المدن و بعض القرى فوجد البيئة صالحة، فالمساكن رطبة لا تزورها الشمس، وترحام عظيم، والأصحاء لا يقيم الأود ولا يقوم بحاجة الأبدان" .

وفوق هذا فان علاقة العامل بصاحب العمل غير محددة إلى الآن، إذ كثيرا ما يفقد مركزه في المصنع لمرض أو عجز أو شيخوخة أو لمجرد تعنت صاحب العمل، وإذا ما فقد مركزه أصبح لا سبيل له ولعائلته لكسب العيش إلا بالاستجداء أو الانحدار الى مهاوى الاجرام لأنه لا يتمتع الى الان بأى نظام من نظم التأمين الاجتماعى التي تجعله مستقرا في حاضره مطمئنا الى مستقبله مرتاح الضمير إلى مصير عائلته من بعده .



أقدر فوق هذا صعوبة تقليد البلاد الصناعية الكبرى في جميع ما قامت به من إصلاحات نحو مشكلة العامل نظرا للفارق الكبير بيننا وبين تلك البلاد من ناحية الثروة الأهلية والخبرة الصناعية يضاف اليهما اختلاف العوامل التي انتجت هذا الإصلاح المشهود في تلك البلاد . إلا أنه رغما عن كل هذه العوامل والملازمات فإن سبل الإصلاح ميسورة في بعض النواحي إذا ما توافرت الرغبة لأ كيدة في الإصلاح لذاته وتعاونت الهيئات المختلفة والأفراد بل والعمال أنفسهم .



لقد سبق للحكومة أن ألفت لجنة برئاسة المرحوم عبد الرحمن رضا باشا لبحث مشكلة العامل وقدمت تقريرا وافيا ونتيجة أبحاثها ، عالج الموضوع من نواح مختلفة واقترح برنامجا تشريعا للسير بمقتضاه ، كما انتدبت الحكومة بعدئذ جناب المسترهارولد بتلر مدير مكتب العمل الدولي في ذلك الوقت لزيارة البلاد فأيد كثيرا من تلك المقترحات وقامت الحكومة بالفعل بتنفيذ جزء كبير من هذا البرنامج ، فأصدرت قانونا ينظم تشغيل الأحداث من الجنسين في الصناعة وآخر ينظم تشغيل النساء في الصناعة والتجارة ومرسوما بقانون ينظم ساعات العمل في بعض الصناعات الخطرة والضارة بالصحة وقانونا رابعا يقرر تعويض العمال عن الإصابات التي تحدث لهم أثناء العمل وبسببه .

وتخطوة مكملة لهذا التشريع تقدمت الحكومة إلى البرلمان بمشروع قانونين أولهما ينظم نقابات العمال وشروط تكوينها ويحدد أوجه نشاطها ، وثانيهما ينظم عقود العمال الفردية . وهذان القانونان متى نفذتا سيكون لهما أكبر الأثر في الوصول إلى حل كثير من المسائل العمالية المعقدة ، إذ أن الاعتراف بنقابات العمال وتنظيم أوجه نشاطها سيكون من شأنه تسهيل إبرام عقود عمل مشتركة تساعد إلى حد ما على رفع الأجر الذي هو بلا شك أس الداء الملموس ، كما أنها متى نظمت ونمت ستساعد على علاج بعض نواحي النقص الأخرى التي يشكو منها العمال فيمكنون عندئذ من إنشاء جمعيات التعاون وصناديق الادخار لمساعدتهم في حالات المرض والشيخوخة والبطالة .

ولا خوف عندئذ من أن تتبادى النقابات في مطالبتها بزيادة الأجر إلى حدود غير معقولة أو مقبولة ، لأن العمال سيجدون أن رضاءهم رهن برضاء المصنع . وقد فطن إلى ذلك كثيرون من أصحاب الأعمال في أمريكا فذهب بعضهم إلى حد إشراك العمال في الإدارة نظير نسبة معينة تزداد إلى أجورهم في حالة زيادة دخل المصنع بجهوداتهم ، فما كان منهم إلا أن انطلقوا وسعوا إلى تعرف مواضع النقص في إنتاجهم وملاقاتها مع العمل على زيادة الإنتاج فاتصلوا من ناحيتهم بالمستهلك لتعرف ملاحظاته والوقوف على طلباته ، كل ذلك خدمة لمصنعيهم ومن حسن الحظ أن بعض المصانع المصرية بدأت بالسير في هذا الاتجاه .

كذلك قانون عقد العمل بما سيقرره من تحديد العلاقة بين صاحب العمل والعامل وحماية الأجر ومن وجوب عدم فصله في وقت غير مناسب وتعويضه إذا فصل بدون إنذار سابق ، وتوفير السكن الصحي إذا كان العمل يؤدي في جهات بعيدة من العمران ، سيكون لكل ذلك أثره في رفع مستوى العامل .

لقد قمنا بإعداد إحصاء في السنة الماضية عن متوسط أجر العامل في المصانع التي تستخدم خمسة عمال فأكثر وإلى القراء بعض نتائج هذا الإحصاء :

كان متوسط أجر العامل بصفة عامة ثمانية قروش في اليوم مع العلم بأنه لا يعمل أكثر من عشرين يوما في الشهر ، وفي كثير من الصناعات وجدنا أن متوسط الأجر قد ينخفض إلى نصف هذا القدر أو ربه ، فالعمل في صناعة غزل ونسج الصوف والحري الطبيعي والصناعات يتناولون أجرا قدره ٤٧,١ مليا في اليوم في المتوسط ، وفي طرق ونقش النحاس والصناعات وصناعة الأدوات النحاسية والسكرة ٤١,١ مليا ، وفي صنع الصلب والبراميل ولصفايح الحديد ٣٧,٦ مليا ، وفي صنع الموليبات والتنجيد ٣٣,٩ والنجارة والحراطة للأخشاب ٣٣,٨ وفي ورش الحدادة والسباكة والحراطة والبرادة وصهر المعادن ٣٢,٦ وفي صنع الملابس الجاهزة والتفصيل والملابس الداخلية للرجال والسيدات ٣٠,١ مليا وفي صنع السجاد والأكفمة والحصر انخفض متوسط الأجر اليومي إلى ١٦,٣ مليا .

هذه أمثلة بسيطة لمتوسط الأجر اليومي في بعض الصناعات ، فهل يصلح هذا الأجر لتغذية العامل تغذية صحية هو وعائلته ، إنه في حالة لا يصح وصفها إلا بأنها "جوع مزمن" كما أنه لا يصح لأي بلد يرغب أن يكون في صفوف البلاد المتقدمة أن يفض النظر عن هذه الحالة التي إذا استمرت كانت نتيجتها فقد الحيوية وقوة الإنتاج بين كثير من الأيدي العاملة المصرية .

وما دمتا بصدد الكلام عن موضوع الأجر فيجب أن نذكر أنه ما دامت حالة عمال الزراعة في مصر على ما هي عليه وأجرهم يقل بكثير عن أجر العامل في المهن الصناعية ، وما دامت عدد السكان في هذا البلاد يزداد المستمر فإن عمال الصناعة الحائنين لابد أنهم سيتأثرون بطبيعة الحال ، وإلى حد كبير كما هو مشاهد . لأن رغبة العامل في تحسين أجره تجعله يترك العمل في الزراعة ويقبل على الصناعة باستمرار بأقل أجر يحده ، وهذا المثل ملموس في الأعمال الصناعية التي لا تتطلب مرانة ولا دقة فإن عمالها هم أقل العمال أجرا بل أسوأهم حالا .

إننا لا نطالب بوضع عقبة في سبيل هؤلاء العمال ولا نطالب بالرجوع إلى عصر طوائف الحرف حيث كان الدخول في المهنة أمرا محصورا على الورثة ، ولكن يعدونا الأمل بأن

الاتجاه الى إصلاح حال العمال سوف لا يقتصر على عمال الصناعة بل يتعداهم أيضا الى عمال الزراعة وهم العمالية الكبرى في البلاد. وأترك مجال الكلام عنهم للتعبيرين بشؤونهم وقد أشرت اليه فقط لأدلل على علاقة ذلك بالعرض والطلب في السوق الصناعية بسبب هجرة عمال الزراعة .



إن العامل المصري لا يقل استعدادا ورغبة وذكاء عن زميله في البلاد الأخرى وهو إذا ما حنت معامته وأتقن تدريبه أنتج ما ينتجه زميله في البلاد الأجنبية . حقيقة إننا نسمع الكثير من الملاحظات من بعض أصحاب الأعمال بأن بعض فئات العمال تنقصهم الخبرة والمراعاة ، لأن الصناعة مازالت ناشئة، ورغمنا عن أن الزمن كفيلا بعلاج هذه الحالة فسيأتي الوقت الذي تتشعب فيه البيئة المصرية بانطباع الصناعي كما تشعبت بانطباع الزراعي من قبل إلا أنه يجب في هذا الوقت الذي انفقت فيه الآراء على ضرورة رفع مستوى العامل أن نعمل على زيادة إنتاجه ونوجه تدريبنا الصناعي توجيهها أدق وأكمل مما كان عليه في الماضي ، فالشكوى ما زالت ترتفع من أرباب الأعمال بأن جزءا كبيرا من خريجي المدارس الصناعية وهم المورد الذي تعتمد عليه البلاد في النهوض الفني بالصناعة ما زالت تغلب في دراستهم الحاجة النظرية فإذا أردنا أن يتولى خريجو هذه المدارس عبء الصناعة فلا نتجى الى البلاد الأجنبية إلا في الحالات الشاذة اقليلة وجب أن يأخذ التدريب العملي مكانه الأول وحظه الأوفر في دراستهم .

إلى لا أنكر الصعاب التي يلاقها القائمون بأمر هذه المدارس الصناعية من عدم سهولة تدريب التلاميذ، وقد تزيد عددهم ، تدريبا كافيا أثناء الدراسة يؤهلهم للعمل في جو المصانع بالقدرة والسرعة المطلوبتين للإنتاج ، فهل من سبيل إلى إيجاد مصانع نموذجية ليتمرن فيها الطلبة ، كما أتساءل عن الصعوبة التي توجد إذ ما رُئى تدريب هؤلاء الطلبة في المؤسسات الصناعية والتجارية بأن يعلق شرط الحصول على الشهادة النهائية على التمرين لمدة معينة .

على أن هناك بلادا مثل فرنسا وأستراليا تمنع كل قاصر لا تزيد سنه عن حد معين من الاشتغال في بعض المهن ما لم يستوف التمرين الفني ويؤدي امتحانا فيه . كما جعلت تلك البلاد التمرين إجباريا بالمصانع بالنسبة لأصحابها .

ومن هذه البلاد أيضا ما قامت بوضع شروط للتمرين وتحديد مدته ومراقبة أصحاب الأعمال في قيامهم به .

أما المشرع المصرى فقد ترك الباب مفتوحا أمام المصانع لتستخدم الأحداث بقصد التمرين بدون أى شرط من هذا القبيل .



إن الغرض الأساسى من هذا التشريع وتلك القوانين هو العمل على رفع مستوى العامل أثناء مقدرته على العمل . ولكن هناك فترات أخرى من حياته لا يجد فيها أية معونة . فهناك حالة المرض لا يتناول العامل أثناءها أجرا ، وهناك أيضا حالة العجز والشيخوخة . وهناك ما هو أكثر من هذا ، وهى حالة البطالة التى وإن كان فى قدرته أن يعمل فيها فإنه لا يجد العمل . هذه فترات عصيبة قد لا يعرف الكثير منا مبلغ المشقة والعوز اللذين يعانيهما العامل أثناءها ، وهى كلها حالات يجب على من يريد حقيقة اصلاح حال العامل أن يضعها نصب عينيه .

وعلى هذا وجبت المبادرة بتطبيق نظم التأمينات الاجتماعية التى سبقنا كثير من الدول فى الأخذ بها ، وقد كان يصعب فى الماضى الأخذ بها للتردد فى مدى نجاحها ، ولأنها كانت قاصرة على البلاد الغنية بصناعاتها ، أما وقد جربت ونجحت فى بلاد لا تختلف حالتها كثيرا عن بلادنا وخاصة من الوجهة الاقتصادية فن المأمول أن نستفيد من خبرة وتجارب تلك الدول ولا نقابل بالاعتراض عند ما نبدأ بإدخال بعض تلك النظم ، ويسرنى أن أقول إننا قد اتينا فعلا من إعداد مشروع التأمين الصحى الإلزامى ، وهو يضمن العلاج للعامل أثناء المرض ويقدم له مساعدة مالية وإن صغرت إلا أنها ستكون عونا له فى هذا الوقت . وأرجو أن نوفق أيضا إلى إعداد مشروع مماثل لتأمين العامل عند التقاعد .

أما موضوع التأمين ضد البطالة فتى حان الوقت للأخذ به فسنشأ مكاتب فرعية للتقديم يقيد بها كل طالب استخدام على أن تهبى له فرصة العمل . ولإفساح المجال أمام أكبر عدد ممكن من الشباب والعمال فقد أعدنا مشروعى قانونين الأول خاص باستعمال اللغة العربية بالمؤسسات والشركات الصناعية والتجارية وما إليها ، والثانى خاص بتحديد نسبة الموظفين والعمال المصريين بها ونرجو أن يعمل كل من هذين المشروعين على تفرج أزمة البطالة وخاصة بين الشبان المتعطين .

وإنى أعترف بأن الصعوبات التى تعترض دراسة مثل هذه المشروعات كثيرة لأنه مع الأسف يعوزنا الكثير من الاحصائيات التى تساعد على وضع هذه النظم ، لذلك كان لزاما علينا أن نكون خطانا مع الأسف بطيئة .

وإننا نرجو مخلصين متى أخذنا بهذه النظم وارتفع أجر العامل الى الحد المعقول أن يرتفع مستوى معيشته الى درجة ترضيه وتكفل له حياة مطمئنة .

حقيقة إننا نطلب الكثير من أصحاب الأعمال بجمع هذه المشروعات تتطلب منهم الاتفاق والتنازل عن جزء من أرباحهم ، لأن ارتفاع الأجر مهما كان صغيرا سيزيد من مصاريف الإنتاج ، ومشروعات التأمين متضيف عبئا جديدا لهما: وإذا باحثناهم في مشكلة العامل الكبرى وهي سوء التغذية وطالبناهم بالمساهمة في حلها فربما نزيد من هذه الأعباء ولكنا نتق بأن أصحاب الأعمال سوف لا يضعون العقبات في طريق رفع مستوى العامل لأن نتائجه المباشرة ستمود بزيادة الانتاج وهم أول من يقدر هذا الأمر، وقد قام كثيرون منهم في استخراج مجهود محموده غرضها الأول رفع مستوى العامل فوفروا له غذاء صحيا من أجود الأصناف بأرخص الأثمان حيث لا دخل لربح الوسيط فيها فأتى هذا التعاون بأحل الفوائد للطرفين .

وأينا مصانع باتا الشهيرة بتشيكوسلوفاكيا تدير لحسابها الخالص مزارع تمد عمالها منها باللبن والزبدة والبيض والطيور وغيرها من الخوم بقية تيسير تلك المواد لهم ، وما عدا ذلك من مواد الأكل الأولية فإن هذه المصانع تشتريها لهم بأثمان الجملة وتبيعها لعمالها بعد إضافة مصاريف النقل وما إليها من تكاليف ادارية أخرى . واتضح من ذلك حسب ما ورد في تقرير مكتب العمل الدولي أن قوة هؤلاء العمال على الشراء قد زادت بمقدار العشر أو الخمس ، وقد تصل الى الربع حسب المادة التي يشترونها وذلك بجانب إمدادهم بالأصناف الصحية المنتقاة .

كذلك يقوم اتحاد شركات النقل بلندن بتوفير الغذاء الصحي لعماله بثمن تكاليفه عن طريق إنشاء مطاعم لهذا الغرض .

وليس هذا الاتجاه أو تلك الرغبة في الإصلاح قاصرة على البلاد الأجنبية بل وجدنا في بلادنا من قدر موضوع التغذية وفوائده على الانتاج الى أبعد من هذا الحد فاشترك مع العامل في دفع جزء من نفقات وجبة غذائه ، فقد وجدنا مصانع الزجاج الأهلية بالقاهرة والحاس بالاسكندرية تمد عمالها بوجبة صحية يشترك في نفقاتها العامل وصاحب العمل فعمل ما تقوم به بعض هذه المصانع يصعب القيام به في غيرها .

هذا ما حدث في بعض البلاد التي وصل فيها مستوى العامل الى درجة تكفل له حياة طيبة وكذلك في بعض المصانع هنا التي يقدر أصحابها مسؤوليتهم إزاء مشكلة العامل الرئيسية وهي التغذية .

أما في بعض البلاد الأخرى التي لم تنظم فيها الحركة العمالية وليس فيها نقابات تساعد على رفع الأجور والتي تخشى حكوماتها تعسف أصحاب الأعمال باهمالهم لشئون التغذية فإن الحكومات تقوم بسن التشريع اللازم لحمل صاحب العمل على تقديم غذاء صحي لعماله

فنى الترנסفال مثلا تحتم الحكومة تقديم مقادير معينة من الدقيق والخضر والدهن واللحم والبقول وما يحصل في الترנסفال يحصل في نيجيريا وغيرها من البلاد .

هذه أمثلة مشجعة هدفها الأساسي توفير الغذاء ورفع مستوى العامل ، وأعتقد أن حكومتنا لن تتوانى في إعلان هذا الموضوع المكان اللائق به فعلى سواعد العمال بنى المستقبل الذى نرى إليه ونأمل منه كل سعادة ورحاء للبلاد .

على أنى لا أود أن أغيب الكثير من شركاتنا الكبرى فقد قامت بإصلاح مشهود في نواح اجتماعية أخرى فمنها من أنشأ صناديق ادخار أو نظم العلاج الطبي ، ومنها من أسس المساجد في الأحياء البعيدة لإقامة الشعائر الدينية . وأقصد من ذلك أن نية الإصلاح متوافرة وأعتقد أن مثل تلك الشركات متى وثقت من نجاح مثل هذه الأعمال فسوف لا تتوانى أيضا في مجارة شركة باناثا أو غيرها من الشركات الكبرى في الخارج أو شركة النحاس في لاسكندرية والعمل على رفع أجر العمال فإن الإنتاج والثروة يجب أن يأتيا عن طريق الإجابة وحسن التصريف لا عن طريق الأجر الرخيص .

ولنتقل الآن إلى موضوع السكن وهو لا يقل أهمية عن موضوع التغذية ، فكلنا مقتنعون بأن مساكن عمالنا لا تعاونهم على أى نشاط ذلك إلى ما تسببه لهم من أمراض . وستواجه بلا شك صعوبات كبيرة لعلاج هذا الموضوع لأن الصناعة مركزة في المدن الكبرى وإصلاح الأحياء التى يقطنها العول يتطلب برنامجا شاملا يحتاج إلى دراسة ومال وفيرة ، ولكن لنا أيضا فإقامت به بعض البلاد الأخرى أسوة حسنة فقد تعاونت الحكومات مع الهيئات ابلدية وانجبية والشركات والجمعيات التعاونية على إزالة المساكن غير الصحية وأقامت مكانها أحياء تتوافر فيها سبل الراحة والصحة فأمدت الحكومات الشركات بالمساكن بأسعار منخفضة وشجعت العمال على امتلاك المساكن الجديدة بأن قسطت الثمن على آجال بعيدة وعلى أقساط في متوهم فهل يصعب القيام بما قامت به البلاد الأخرى حتى لا نرى في القاهرة أو الاسكندرية مثل حى الترجمان وزينهم ومولاق .

بنى أعلم أنه في عهد المغفور له الملك فؤاد قد دارت أبحاث جدية لإعادة تخطيط هذه الأحياء وإقامة مساكن صحية فهل طويت هذه الأبحاث ؟

فإذا كان يصعب الآن لأسباب اقتصادية إزالة مثل هذه الأحياء فلا أقل من أن نبدأ بإصلاح مساكن عمال الصناعة في الأحياء البعيدة التى لا يجد فيها العامل الآن إلا أكواخا قيمت من الحصر والصفيج لا تقيه البرد ولا الحر . ولقد قامت بعض الشركات بالفعل بجهود مشكور في هذه الناحية . ويسرنى أن أذكر أن شركة مصر للغزل الرفع بكفر الدوار وكذلك شركة صباغى البيضاء بنفس المنطقة كانتا في مقدمة الشركات التى اهتمت بسكن

عمالها فأقامت لهم مساكن صحية تكاملت فيها وسائل الراحة ولكن مع الأسف حرم عمال بعض الشركات الأخرى من هذه الميزة . ولعل ما تقوم به شركة مصر للغزل والنسيج بالحلة الكبرى يكون أسوة حسنة لغيرها في المستقبل إذ بتعاونها مع الحكومة ستقوم بإنشاء مساكن لها وبصفة خاصة للأحداث والنساء منهم .

والقراء يدركون أن الحكومة سبق فاعتمدت نصف مليون من الخنفيات لإقامة مساكن نموذجية للعمال في سنة ١٩٣٨ على أن ينفذ هذا المشروع في مدى خمس سنوات . وقد أنشأت بالفعل مستعمرة لهم بامباية كان الغرض الأساسي منها سكن بعض عمال المصانع ببولاق ثم اضطرت بعد ذلك للظروف الحالية القاسية إلى وقف المشروع فقلعنا زواها تواصل السيرفيه بالاشتراك مع الهيئات النيابية المتقدم ذكرها وبتشجيع تأليف الشركات لهذا الغرض ، على أن تضع برنامجا واسعا . وحيداً لو أمكنها استصدار قانون ينظم المشروع على أن يتناول طرق تمويله والهيئات التنفيذية له والمزايا التي تشجع على المضي فيه بمعرفة تلك الهيئات وطرق التشجيع على الملكية وهلم جرا .

ولعل ما تقوم به الحكومة الآن من إنشاء مساكن لإيواء المهاجرين وإشراك الشركات الأخرى كما أسلفت يهيئ الفرصة لاستمرار هذا التعاون .



هناك موضوع ثالث وهو آخر ما سأتناوله . وهو في صميم مشكلة العامل لأهميته ولأنه يتعلق بحالته أثناء العمل ، فكثير من مجال العمل للأسف أشد لا يحوى إلى الآن من الاحتياطات الصحية التي تكفل سلامة العامل وصحته إلا التقليل فزنا في احتياجه شديد إلى تشريع ينظم مسائل صحة العامل ووقايته من الأخطار في محل العمل نفسه ، وإذ كنا نستعين في الوقت الحاضر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بترخيص بالمحل الخطرة والمقلقة للراحة والصيانة بالصحة في إشراف إحدى دوائر على هذه الناحية فإن هذا القانون بحكم نصوصه لا ينطبق إلا على المخال المشار إليها ، أما سائر أماكن العمل الأخرى والتي يشتغل بها آلاف العمال كأحواض السفن والموانئ والسكك الحديدية والمناجم والمهاجر وعمليات الشحن والتفريغ والنقل وغير ذلك من مجال العمل فلا يسرى عليها القانون المذكور أي أن عدداً كبيراً من العمال يع حسب تعدد سنة ١٩٣٧ (٢٣٢٢٩١) عملاً لا يتمتعون بحماية ما ، مع أن تعرضهم لأخطار العمل فيها لا يقل عن غيرها بل قد يزيد ، وإدما ما اطلعنا على إحصائيات الإصابات التي بلغت إلى مصلحة العمل في سنة ١٩٤٠ يظهر جلياً مقدار الخطر الذي يهدد صحة العامل وسلامته وخاصة في هذه الأماكن والعمليات فقد بلغ عدد الإصابات في تلك السنة (١١,٤٥٢) إصابة منها ١٥٨ إصابة نتجت عنها الوفاة ومنها ٧٩٢ إصابة استلزم علاجاً أكثر من عشرين يوماً والباقي وقدره ١,٥٠٢ استلزم علاجاً أقل من عشرين يوماً .

مجموع الإصابات المتقدم ذكرها ٦٦٤٠ إصابة حدثت بمجال العمل التي لا يسرى عليها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ سالف الذكر .

وإذا لوحظ أن عدد الإصابات التي تبلغ للسلطات الحكومية لا يتجاوز عادة ربع الإصابات التي تحدث فعلا أمكننا تقدير الخطر الذي يهدد حياة العمال وصحتهم .

لذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى إدخال التشريع الذي أشار به جناب الدكتور كاروتسي الخبير الصحي بمكتب العمل الدولي عند زيارته لمصر وهو يقضى بأن تتناول حماية العامل جميع أماكن العمل المشار إليها لا سيما وقد تطورت الحركة الصناعية أخيرا ونمت نمواً يبشر بالازدياد المستمر، وليس هنا مجال سرد تفصيلات هذا التشريع الذي نرجو الأخذ به إلا أنى أود أن أبين أنه سيتناول المسائل الصحية وما يتفرع منها كإرفاق الصحية بالمصنع وتهويته وكيفية التخلص من المواد التالفة أو الروائح الكريهة وسبل الوقاية من الإصابات ولياقة العامل للعمل من الوجهة الصحية وتوفير أمكنة صالحة لتناول الطعام فيها وإمدادها بالماء الصالح للشرب وتوفير الاشتراطات اللازمة لسلامة العمال في النقل والبناء ... الخ .

هذه هي بعض النقط الهامة من مشكلة العامل المصرى الآن، وقد رأيت أن أقصر حديثي عليها لأن في علاجها علاجاً لما يشكو منه . وتماشيت الكلام عن بعض النواحي الأخرى التي تشغل بال المفكرين في بعض البلاد الصناعية الأخرى مثل الراحة الأسبوعية والإجازات السنوية وتحديد ساعات العمل في جميع الصناعات وتنظيم أوقات الفراغ وذلك لأن ما يشكو منه العامل في مصر هو قلة التغذية وسوء المسكن وعدم توافر العناية الصحية وهذا ما يجب أن تنجبه إليه عنايتنا وهو ما نحن فاعلوه باذن الله .

راضى أبو سيف راضى